

#### الحزائر: منظومة للتكفك النفسي وسط كورونا

أعلنت وزارة الصحة الجزائرية عن إنشاء منظومة صحية للتكفل النفسي بالمصابين بكوفيد-19 وأسرهم ومهنيي الصحة والسكان عموماً، في ظلّ الارتفاع المقلق والمحسوس في عدد الإصابات في الفترة الأخيرة. لهذا، يُشكّل «فوج خبراء في مجال المرافقة النفسية في وقت الكارثة (...) بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية والمجتمّع المدنى وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة، خصوصاً منظَّمة الصحة العالمية»، إلى جانب «إنشَّاء مراكز اتصال في الولايات من أجل تشكيل (وكالة الأنباء الجزائرية)

#### دعوة إلى وضع أهداف مناخية أكثر طموحأ

دعت الأمم المتحدة، الدول الموقعة على اتفاقية باريس للمناخ، إلى أن تكون أكثر طموحاً في حهودها الوطنية الخاصة بخطط العمل المناحية. فتُصفها فقط قُدُم مقترحات محدّثة للحدّ منّ انتعاثات الكربون، بحسب المسؤولة عن ملف المناخ في المنظمة، باتريسيا إسبينوزا. وبموجب اتفاقية باريس، كان يتوجّب على كلّ دولة موقعة تقديم «مساهمات محددة وطنياً»، بحلول نهاية عام 2020. لكنّ حكومات عدّة لم تتقيّد بالمهلة، بسبب جائحة كورونا، وإرجاء مؤتمر غلاسكو للمناخ حتى نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

# رضاعة طبيعية لعالم أكثر صحة

في إحدى محطات المترو في مدينة غوانغتشو الصّينية، نفّذت عشرون امرّأة تحرّكاً للتوعية بأهميّة الرضاعة الطبيعيّة. فجلسنَ أرضاً ملتزمات بكماماتهن الواقية مراعاة للتدابير الخاصة بأزمة كورونا، ورحنَ يرضعنَ أطفالهنّ في العلن، عشيّة الأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعيّة الذي يمتدّ من الأوّل من أغسطس/ آب وحتى السابع منه. يأتى ذلك في حين أنّ نساءً كثيرات يتردّدنَ في القيام

بذلك، خشية احتمال نقل كوفيد-19 إلى صغارهن سواها من النساء غير المقتنعات بتلك الممارسة) في حال كنّ مصابات به من دون علمهنّ بذلك. ويَّوْكُد القائمون على هذا الأسبوع العالمي الذي انطلق أمس الأحد، أنّ من شأن الرضاعة الطُّبِيعيّةُ أن تعزّز بشكل من الأشكال صحّة كوكبنا. لذا تمضى منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في دعوتهما الحكومات إلى حماية المرأة المرضعة وتعزيز حصولها (وحصول

على مشورة متخصصة في هذا المجال. ويبرر المعنيون تشجيعهم الرضاعة الطبيعية بكونها «توفّر لكلّ طفل البداية الفضلي المكنة في الحياة». ويشرحون أنّها «تحقق فوائد صحية وغذائية وعاطفية للأطفال والأمهات على حدّ سواء»، مؤكدين أنها «تشكّل جزءاً من نظام غذائي مستدام». لكن لا يغيب عن بال هؤلاء أنّ

تلك العملية وإن كانت طبيعية، إلا أنّها «ليست سهلة دائماً». بالتالي تحتاج الأمّهات إلى كلّ دعم ممكن للبدء بها أو للمداومة عليها. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ لا إكراه في الأمر، علماً أنّ نساءً كثيرات يتعرّضنَ إلى ضغط كبير في هذا المجال. فالرضاعة الطبيعية تبقى خياراً شخصياً تتّخذه كلّ امرأة على حدة.

(العربي الجديد)



### روسيا: زيادة وفيات المخدرات والكحوك

موسكو ـ **رامى القليوبى** 

ترافق امتداد جائحة كورونا أكثر من عام ونصف العام، مع ظهور مشكلات اجتماعية في روسيا بينها زيادة معدل الوفيات بسبب تناول المخدرات والكحول، في وقت قضى كوفيد-19 على حوالي 145 ألف مواطنّ روسى خلال 2020. وكشفت بيانات أصدرتها هيئة «روس ستات» للإحصاءات في يوليو/ تموز الماضي، استناداً إلى 300 معيار مختلف لتسميات أسباتً الوفياتُ المبنية على التصنيف الدولي للأمراض، أنّ عدد الوقيات الناتجة من تعاطي المخدرات في روسيا ارتفع بنسبة 60 في المائة في 2020 (من 9ُ5ُكُهُ إِلَى 731ٌ6)، علماً أنّ عدَّد الوفياتُ بسبب المخدرات المسجلة سنوياً بين عامى 2016 و2018 تراوح بين 4400 و4800. وشملت بيانات المتوفين بسبب تناول المخدرات أولئك الذين

أخذ الجرعات، والتسمم عن طريق الصدفة. كذلك، اعتبر تناول الكحول في مقدمة أسباب الوفيات عام 2020، والتي ناهزت 50,4 ألفاً، بزيادة نسبتها 6,3 في المائة عن عام 2019 الذي شهد تراجع هذا المعدّل بنسبة 2 في المائة.

تعرضوا لاضطرابات نفسية نتيجة الإفراط في

لكنّ خُبراء روساً أكدوا أنّ تأثير الإصابة بكورونا كان أكبر على الأمراض المزمنة، ما زاد معدل

الوفيات جراء أمراض الدورة الدموية بنسبة 11,6 في المائة، والالتهاب الرئوي بمقدار 2,4 ضعف، والجهاز العصبي بنسبة 21 في المائة، وجهاز الغدد الصماء بنسبة 25 في المائة."

#### نتيجة غير مباشرة

يرى المعالج النفسي يفغيني إدريكوفسكي، أنّ تناول المخدرات والكحول يشكلان نتيجة غير مباشرة لجائحة كورونا، وتأثيراتها السلبية فى زيادة توتر السكان الذين حتم بحثهم عن أيّ وسيلة لتخفيفه. ويقول لـ «العربي الجديد»: «زادت الجائحة، لا سيما في 2020، نسب التوتر الحاد بين الناس، وجعلتهم أكثر طلباً للحصول على خدمات المعالجين النفسيين».

وحول رؤيته لتأثير وباء كورونا على تناول الكحول والمخدرات يوضح إدزيكوفسكي أنّ «الناس يبحثون عن تَخَفيفَ تُوترهم، فيتناول بعضهم المخدرات والكحول، علماً أنّ هناك اختلافاً جذرياً بين المادتين، إذ يمكن الحصول على الكحول بسهولة من أي متجر، بينما يتطلب الحصول على المخدرات تجاوز حواجز وعوائق كبيرة، والتواصل مع متعاطين».

#### كورونا أقوم من العقوبات

اللافت أنّ الزيادة الأخيرة للوفيات الناجمة عن

تناول المخدرات جاءت رغم تشديد القوانين الروسية إجراءات مكافحة حيازة المخدرات وتوزيعها، إذ إنّ حوالى ثلثى المسجونين احتياطياً في مراكز الاعتقال الروسية يواجهون تهمأ بموجب المادة 228 من القانون الجنائي التي تنص على فرض عقوبات صارمة بالسجن لمدة تصل إلى 15 عاماً، فى حال شراء كميات كبيرة من المخدرات وحفظها،

و 20 عاماً في حال توزيعها.

لكنّ صرامة القوانين ومعاقبة عشرات آلاف الأشخاص سنوياً بالسجن المشدد بتهم المخدرات، لم تمنع بعض الشبان عن التورط بهذه التجارة المشبوهة، وأخرين من تناولها تمهيداً للتسبب في وفاتهم مبكراً في نهاية المطاف. وقد زادت هذه الحالات في زمن تحورونا، علماً أنّ مكتب الأمم المتحدة الخاصّ بالمخدرات والجريمة في يونيو/ حزيران الماضي، بأنّ جائحة كورونا كثفت استهلاك المخدرات في دول العالم، وبينها الولايات المتحدة الأميركية التّي سجلت رقماً قياسياً تجاوز 81 ألف وفاة حراء تعاطى حرعات مفرطة خلال الفترة بين يونيو/ حزيران 2019 ومايو/ أيار 2020.

واحتلت روسيا في العام 2020، المرتبة الأولى عالمياً في استهلاك الهيرويين. وبلغت حصتها 21 في المائة من حجم الإنتاج العالمي للمخدرات، و5 في المائة من حجم الإنتاج العالمي للأفيون. وانحصر انتشار الأفيون والهيرويين في روسيا

عن بعد حعلهم يعيشون في دائرة الاسرة -الأسرة. وهو وضع غير طبيعي باعتبار أنَّ العرء لا يوقّع عند الزواج على قبول قضاء كلّ ساعات النهار وكلُّ أيام الأسبوع مع زوجته، أضف إلى ذلك تفاقم المشكلات الاقتصادية.

قبك جائحة كورونا، عاش الناس في روسيا ضمن

دائرة العمك - الأسرة، لكت الانتقال إلى نظام العمل

وضع غير طبيعي

بعد التحول نحو تعاطى الأنواع الاصطناعية من المخدرات والمواد ذات التأثير النفسي، والتي أصبحت الأكثر استهلاكاً. عام 2019، اعترف الرئيس الروسي فلاديمير

بوتين بأنّ 26 في المائة من المساجين في روسيا أدينوا بموجب قوانين تتعلق بتداول المخدرات، فيما رفض أيّ حديث عن تخفيف العقوبات التي طالب حقوقيون بتحديثها، خصوصاً في تعريف الكميات «الكبيرة» والارتقاء بمعايير الأدلة المطلوبة، وتخفيض الحدّ الأدنى لمدة العقوبة للتفرقة بين الموزعين الصغار وكبار التجار. واحد لمساعدتي». يضيف: «في بعض

لاحيان، أعمل في تخصصي كمهندس بالتعاقد مع عدد من الشركات،

بالتعافر مع حدر من السركان، وأله وأله وأله وأله أله من العمل كموظف في شركة. واليوم، أعمل مع قوات الأمن الوطني الفلسطيني في المخيم بمهنتي، وأتولى تركيب الكاميرات وغير ذلك».

ويختم حديثه قائلاً: «في البداية

و واجهتني مشكلة في الجامعة، إذ لم يتقبلني بعضِ الطلاب وأساتذتي

ي . حين عرفوا أنّني أعيش في مخيم عين الحلوة. لكن عندما حصلت على

أعلَّى تقديَّر في الصف في الامتحانَّ

الأولَ، تقرّبُ منيّ الجميع. حينها، قلت

لأستاذتي: نحن شعب متعلم ومثقف. قلة فقط تحمل السلاح، وهناك أجهزة خارجية تتحكم بنا. نحن نحو 100

ألف نسمة (سكان المخيم) خمسة

آلاف منهم يحملون السلاح». ويوجه

رسالة للشياب الفلسطينيين، قائلاً:

«لا تيأسوا. ليس هناك أمر صعب. لكن

يجب علينا أن نفكر ونخطو الخطوة

«كوخ البلد» يجمع أهالي عين الحلوة

المكان كله من صاحب الأرض، إلَّا أنَّ الأمر

لسوري، حيث انطلقت شرارة الثورة في 18

مارسٌ/ آذار من عام 2011، لُجأ إِلَى سيأسة

وحتى يومنا، في وجه الجوع والموت.

لْإُخْضَاعُ الأهاليُ، بُحسب ما يؤُكد الناشطُ

لُحقوقي في «تجمع أحرار حوران» عاصد

لزعبيّ. ويُقولُ لـ«العربي الجديد» إنَّ

«أحياء درعا البلد وطريق السد ومخيم

درعا ما زالت تحت رحمة الحصار، من قبل

الفرقة الرابعة من جهة درعا البلد ومن قبل

لحصار فى مناطق تابعة لهذه الأحياء

وهى تل السلطان في منطقة غرز وطريق

غُرزُ درعًا ومنطقة النخلة، وشُرقَى سَد

درعاً، إلى جانب 100 عائلة تسكن متطقة

الشياحُ وأُخْرى تقيم في منطقة الخشابي

يضيف الزعبى أنّ «العائلات في الأحياء

لحاصرة مهددة على البدوام بمخاطر مُختلفة ، منها إطلاق النار العشوائي

بالأسلحة الخفيفة والمضادات الأرضية

. والقصف المتقطع بقذائف الهاون

والاعتقالات التعسفية والإعدامات الميدانية

وسرقة المنازل». ويشير إلى أنَّه قبل أيام،

في التاسع والعشرين من يوليو/ تموز

المنصرم، دخلت مجموعة تأبعة للفرقة

الرابعة إلى منزل أحد المدنيين ويدعى مأمون

عدنان المصري وبعدما سرقت محتويات

المنزل، عمدت إلى إعدامه ميدانياً». ويتابع

أنّ «العائلات التّي تمكنت من مغادرة الأحياء المحاصرة تعرضت إلى مضايقات

الى الحنوب من حمرك درّعا القديم».

#### تحقيق

منذ نحو شهر، تفرض قوات النظام السوري حصاراً خانقاً على حبِّ درعا البلد، وغيره من أحياء مدينة درعا. وقد عمدت إلى قطع الطرقات ورفع سواتر ترابية لفصك تلك الأحياء عن باقي أحياء المدينة ، وسط خوف من الجوع والمجازر



## الموخوف ومصير مجهوك بعدما فشل النظام السوري في إخضاع أهالي الأحياء المحاصرة في مدينة درعا الواقعة بالجنوب

من عناصر الفرقة الرابعة، أقلّها الشت لى الرابع والعشرين من يونيو/ حزيران والتدقيق الأمنى الكبير وملاحقة المتخلفير عن الخدمة العسكرية». ويوضح الزعبي للخناق فبعد قطع الطرقات الرئيسية «بعد ظهر أوّل من أمس السبت، 31 بوليو/ رفعت قواته سواتر ترابية عند منافذ قد تموز، بدأت عائلات نازحة بالعودة إلى درعا البلد عبر حاجز السرايا بعد تطمينات من . الطعام وحليب الأطفال والأدوية وغير ذلك. لجنة التفاوض وتحت إشراف اللواء الثامز وقد تمترس خلف تلك السواتر قنَّاصون المسؤول عن الحاجز. وفي الواقع، فإنّ هذه راحوا يستهدفون كلّ من يحاول تجاوز العائلات فضّلت العودة خوّفاً من الاعتقالات. لمنافذ. على الرغم من ذلك، فإنّ الأهالي وعلى سبيل المثال، اعتقلت الأجهزة الأمنية يبدون صامدين منذ بدء الحصار عليها أمس الأحد امرأة وابنتها في أحد المنازل في ويستمر الحصار وكذلك محاولات النظام حيّ الكاشف، وكذلك ثلاثة رّجال من بينهم

#### ويكشف الزعبى أنّ «الأمم المتحدة لم تضطكِ بأيّ دور منذ بدّاية الحصار على درعا البلد

ولم تقم بأيّ خطوات عملية لحماية المدنيين عداً عن إصدارها بياناً يوم الجمعة الماضَّم الفرقة التاسعة والاستخبارات الجوية من ويقول الزعبي في هذا الإطار إنّ «حماية فإنّ ثمّة عوائل تعيش أوضاعاً سيئة من المدنيين خلال النزاعات أمر يقع على عاتق الأمم المتحدة وهيئاتها بحسب ميثاق المنظمة واتفاقيات جنيف، لا سيّما المادة الثالثة المُشتركة بين هذه الاتفاقيات التي

سوريت

الأحد) لعودة العائلات، من دون أيّ إشارة إلى احتمال إدخال مساعدات غذائمة أو إنسانية مختلفة». ويلفت إلى أنَّه «يقع على عاتق الروس إدخال هذه المواد، إذ إنهم القوة الضامنة لاتفاقات التسوية والوحيدون المساعدات في ظل غياب أيّ دور حالي للأمم

العسكري كان المرضى المحتاجون إلى علاج في المستشفيات يُنقلون بواسطة الهلال الأحمر السوري عبر حاجز السرايا». من جهته، يقول الصحافي وليد النوفل، ابن مدينة درعا، لـ «العربي التجديد» إنّ «الأيام

الثلَّاثة المَّاضية كانتُ الَّأَصَعَبُ في ما يتعلُّقُ بالوضع الإنساني في الأحياء المحاصرة، بسبب الحملة العشكرية واستهداف النظام

50,000

مواطن سورب يعيشون في الأحياء التي تحاصرها قوات النظام في



الوضع مقلق هنا (محمد أبازيد/ فرانس برس)

وهو ما دفع إلى نقل الجرحى نتيجة الهجوم لَى مستشَّفيات درعنا المحطَّة من قبلُ جُمعية الهلال الأحمر السوري، وبإشراف اللواء الثامن المدعوم روسياً. وقبل الهجوم

البلد، أغلقت منذ اليوم الأوّل للهجوم تتيجة استهدافها من قبل قناصًى الفرقة الرابعة.

المتّحدة على ممارسة دورها المطلوب». ويوضح الزعبي أنّ «توفّر المواد الغذائية انخفض بشكل كبير خلال الحصار، وقد ازداد الأمر سوءاً في خُلال العملية العسكرية التي نفّذها النظام السوري، لا سيّما أنّ الطرقات المؤدية إلى الأحياء المحاصرة مغلقة بشكل كامل ما عدا طريق السرايا الذي فُتح (أمس

تنصّ على ذلك. كذلك لم تتّخذ أيّ دولة

عضو في مجلس الأمن أيٌ خطوة بدعوة

المجلس لمناقشة ما يجري على الرغم من عدم

التفاؤل بأيّ دور له بسبب الانقسام في الرأي

بين الدول دائمة العضوية والذي أُثر بشكل

كبير على استمرار الأنتهاكات والجرائم

في سورية. وهذا ما يؤكد عدم قدرة الأمم

المتحدة أو اللَّجِنة الدولية للصليب الأحمر».

ويكمل أنّ النقطة الطبية الوحيدة في درعا

مدينة درعاً، وسط ظروف صعبة

الأحياء التى تتعرض للقصف قد انقطع لعدم توفّر الكّهرباء، وسط محاولات النظام لحأ النظام إلى سياسة المستمرة لتعطيل أيّ وسيلة اتصال بهدف الجوع أو الركوع في منع إيصال معاناة الناس وما يجري في تلك الأحياء. وفي هذا الإطار، يوضُّح أبوَّ أحياء درعا المحاصة البراء الحوراني لـ«العربي الحديد» أر «نحو 100 عائلة في المنطقة الممتدة ما سن

غرز والشياح في حالة يرثى لها، وبالكاد

وهي تواجه مصيراً مجهولاً مع استمرار

فى سياق متصل، يقول الناشط شادى

العلى من درعا لـ «العربي الجديد» إنّ «وضعً

مياه الشرب في درعاً البلد كان سُيئاً حتى

قبل القصف والحصار، ويُصار إلى الاعتماد

في معظم الأحيان ويشكّل شيبه دائم على

صهاريج مياه الشرب التي تنقلها شاحنات

وجرارات. لكنّ تحرّك تلك الآليات صعب في

ظل سوء الحالة الأمنية والقصف بالتالي،

لا يستطيع كثيرون الحصول على ميآه

الشرب، فضلاً عن انعدام بقية الخدمات

يما فيها الكهرباء والصحة وغيرهما. في

أُختصار ، الحالة الإنسانية في غاية السوء».

من جهتها، تشكو أمرأة تمكّنت من الخروج

من حيّ درعا البلد في وقت سابق لـ«العربي

الجديدُّ»، من أنُها لا تُعلَّم ما الذي حلّ ببقيةً

أفراد عائلتها، وقد حاولت أخيراً الاتصال

بشقيقها من دون جدوى. تخبر المرأة التي

فضّلت عدم الإفصاح عن اسمها: «خرجت

رفقة أبنائي وأبناء أشقائي، فيما بقى

مع إخضاعهم لمراقبة مشددة أو إجراءات

مثول دورية أمام أجهزة الأمن. كما تربط

الاكتظاظ بتباطؤ سير المحاكمات وارتفاع

عدد المتهمين الموقوفين احتياطياً بنسبة 60

والحقيقة أن مدة التوقيف الاحتياط

لم تضطلع الأمم المتحدة بأتي دور منذ بدء

الحصار على درعا البلد

بعض من أفراد الأسرة في الحيّ المحاصر. وأنا أسمع أصوات القذائف على الدوام». وتؤكد: «أجد نفسى عاجزة، في حين أنّ كُلّ ما أريده هو الاطمئنان عليهم ومعرفة ما حلّ بهم، والتأكد من أنّهم على قيد الحياة» مناشدة «المنظمات الدولية بما بقى لديها من إنسانية أن تكشف مصيرهم».

تَجُدُر الإِشْارَةُ إلى أنّ نحو 20 ألف مواطن سوري مدني يعيشون في الأحياء المحاصرة بمدينة درعا، علماً أن لا نقطة طبية ولا مركز صحياً فيها حالياً. وكانت محافظة درعا قد خضعت لاتفاق تسوية في عام 2018، هُجّر على إثره جزء من السكان إلى الشمال السوري فيما رفضت

الغالبية العظمى الخروج.

يعمك الفلسطيني سيارات، وبنيت كوخي. وقبل ذلك، كنت فد رسمت الشكل الذتي أريده، وعرفت مصطفى أحمد أسعار الحديد والخشب الذي أحتاجه، كما أنّ المكان الذي اخترته يمر من أمامه خلىفة حاهدا لتحقيق كثيرون، خصوصاً تلاميذ المدارس أحلامه، وقد افتتح وعمال النظافة وطلاب معهد ستلين للتدريب المهني والتقني (تابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «كوخ البلد» في مخيم عيث الحلوة في صيدا، أونروا). فعند مرورهم، سيحتاجون لشراء بعض الاحتياجات اليومية، حتى جنوبي لبنان، وبات صار كوخ البلد محطة تجمع الجمدع محطة للجميع يتابع: «كنت أطمح لتوسيع مشروعي لكرة القدم ومسبح. وسعيت لاستئجار

#### صدا. انتصار الدنان

«أردت العمل مذ كنت طالعاً في الحامعة، على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر علماً أنّ أهلى تولوا تسديدٌ تكاليف بها البلاد، ما زال مصطفى مصمماً على دراستى الجأمعية بالكامل مع ذلك، تحقيق ما يصبو إليه. وفي ما يتعلق ببناء الكوخ، يقول: «لدينا ساحة كبيرة أردت تأمين مصروفي الخاص». هكذا ... أمام يبتنا، والعدة لتنفيذ المشروع، وقد بدأ المهندس الكهربائي مصطفى أحمد خليفة (25 عاماً)، المتحدّر من بلدة الزيب صممت وفصّلت وبنيت الكوخ بمساعدة (قربة فلسطينية تقع على بعد 13,5 صديق. وأنا فخور بما أنجزتُ. كلُّ ما في كىلومتراً شمال عكا)، والمقيم في مخيم الكوخ من صنعى وقد استعنت بعامل عَنْ الحَلوة للاجئين الْفلسطينيين في

مدينة صيدا، جنوبي لبنان، حديثه الكهربائية في «جامعة بيروت العربية» وكان متفوقاً. يقول: «كانت مصاريف لجامعة مرتفعة جداً، وكان أهلج ِسدّدونها. لكنّني في الوقت نفسه، كنتّ أحتاج إلى العمل لتوفير مصاريفي اليومية. كنت قد بدأت بالعمل في الثاني عشرة من عمري. عملت في محاًل البناء والطُّلاء وغيرهما من المهَّن، واكتسبت خبرة لا بأس بها في المجالات التي عملت يها. ويعدما يلغت الثامنة عشرة، عملت مع أخي في إصلاح المصاعد في بيروت. كان شقيقي يعمل كهربائياً وقد درس

المهنة في أحد المعاهد. وصرت أعمل معه وتأثرت به، واخترت تخصّص الهندسة لكهربائية، حتى أتعلم المهنة وأستفيد أكثر، وأعمل مع أخسى، وأطور عمله بصفتي مهندساً وهو صاحب العمل». وأتابع دراستي في الجامعة، فكرت لَى التخطيط لمشروع، لأننى كنت أدرك أصدقائي على سبيل المثال استطاع وحصل على راتب قدره 650 ألف ليرة لبنانية (نحو 430 دولاراً بحسب سعر التصرف الرسمي ونتصو 33 دولار

بحسب سعر الصرف الحالى في السوق السوداء)، وكان يحتاج إلى 150 ألف لدرة لتأمين طعامه في عمله. ولم يكن ما بقى من الراتب يكفية لشيء. وبسبب ارتفاع سعر صرف الدولار، صار يتقاضى مبلغاً قدره مليوناً وثمانمائة ألف ليرة لننانية (نحو 91 دولاراً بحسب سعر الصرف في السوق السوداء). وهذا المعلغ لا يكفيه أنضاً. لذلك، قررت العمل على إطلاق مشروع صغير». يضيف: «بالفَعَل، استطعت ذلك. عندما كنت في سنتى الجامعية الأولى، عملت مع أخي بي الصيف، واستطعت توفير أربعة اَلاقً دولار. ففكرت في بناء كُوخٌ صُغير أبيع فيه البوظة في فصل الصيف، ثم فكرت في أنَّه عندماً سينتهي الصيف، سيمتنع الناس عن شرائها. قررت بيع احتياجات يومية كالقهوة والمياه

والدّخان وغيرها». يـقـول: «كـان الـكـوخ الـذي صممته فـ البداية أصغر مما خططت له، وقد اخترت موقعاً جيداً في المخيم. استأجرت من صاحب الموقف مكاناً يتسع لثلاث



يقصده كثيرون لتناول القهوة (العربب الجديد)

# توقیفات «خارج المعاهدات الدولیة» فی تونس

تتمسك تونس بمواكبة

لخاصة بحقوق الإنسان

وأوضاع السجناء، لكن

حاك مراكز الاعتقال فى

راضيها سيئة حداً، كما

ان تنفيذ قوانين الاحتحاز

أخيراً لحجج مرتبطة

بوناء كورونا

وقيفات كثيرة

ىشھد انتھاكات خضعت

لمعاهدات الدولية



النقطة الطبية الوحيدة والانقطاع التام

للمياه والكهرباء. والأهالي لا يملكون حالياً

أيّ مصدر للطّعام إلا ما يتّوفّر في منازلهم،

في حين أنه غير قادرين على للخروج من

المتَّافذ الفرعية لأحيائهم لتأمين ما ينقصهم

والمضاوف الحالية هي استمرار الحملة

العسكرية والقصف العنيف الذي قد يتسبب

دخول الميليشيات إليها. كذلك، من الممكن

أن يؤدي ذلك إلى تهجير الشباب من تلك

سمية الخالد من سكان درعا البلد، واحد من

هؤلاء الذين لا يستطيعون إخفاء مخاوفهم.

تصف لـ «العربي الجديد» ما يجري الآن بأنَّه

«مأساة» لا ستماً أنّ «المحاصرين في المنطقة

بالكاد يحصلون على المياه». وتقول: «من

تمكن من الخروج قبل القصف نحا بأطفاله

وعائلته. فنحن لم نتمكّن من النوم منذ بدء

القصف وإطلاق النار، إذ صوت الرصاص

والقذائف لا يحتمل»، مضيفة أنّ «أحداً لا

يعلم حجم الخوف الذى تعدشه الأطفال

معناً. فالقصف لم يهدأ قط، في حين يشتد

إطلاق نار الرشاشات الثقيلة التّي بتّنا نميّز

أُنواعها مع مغيب الشمس». وتتأبع الخالد:

«لا نعلم ما الذي ينتظرنا في الأيام المقبلة.

كلّ رجائنا ألا تجتاح قوات النّظام حيّ درعا

البلد . نحن لم نعد نخشى الموت لكن الخوف

وكان الاتصال بعائلات محاصرة كثيرة في

هو على مصير أطفالنا».

الأحياء المحاصرة، لا سيّما درعا البلد.

مجازر بتلك الأحياء، بالإضافة إلى

تشكل الأوضاع في مراكز التوقيف والسجون فى تونس موضع اهتمام منظمات حقوقية عدّة منذ سنوات، لا سيما في ما يتعلّق باكتظاظ الزنزانات فيها، والذيُّ فاق أحياناً 300 في المائة من قدراتها الاستيعابية. وما يزيد الوضع سوءً واقع أن مباني غالبية السجون الـ28 التي تضمها البلاد قديمة جداً، ولا تلبي احتياجات توقيف عدد كبير من المعتقلين والمحكومين. وبالطبع، لا يتلاءم الواقع السائد في السجون اليوم مع انتشار فيروس كورونا، الذي يفاقم المخاوف من انتشار الوباء بين أكثر من 30

وتعزو غالبية المنظمات الحقوقية أسباب الاكتظاظ إلى عدم تفعيل العقوبات البديلة، وإصدار الُقضاء أحكاماً بالسَجن حتى في جرائم مصنّفة بأنها صغيرة، ويمكن إبقاءً المشبوهين فيها في حال إطلاق سراح

لمتهمين لم تكن محددة قبل صدور القانون رقم 70 في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 1987، الذي وضع للمرة الأولى في تاريخ تونس ضوابط لفترة التوقيف الاحتياط ضُمن فترة ستة أشهر، مع إمكان تمديدهاً مرة واحدة بالنسبة إلى تهم الجنح، ومرتين بالنسبة إلى تهم الجناية، شرط ألاً تتجاوز فترة كل تمديد ستة أشهر. ولاحقاً، خفّض القانون رقم 114 الصادر في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1993 مدة التوقيف الاحتياطي عند التمديد، إذ منح المشرعون قاضى التحقيق سلطة تمديد فترة التوقيف «في حَال اقتضَت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر بالنسبة إلى الجنح،

ثمّة مخاوف من انتشار

وباء کورونا بین اکثر

وهو ما مكن تطبيقه مرتين». ومعلوم أن قرار تمديد فترة التوقيف الاحتياطي قابل أما بند الاحتجاز لاستكمال التحقيق؛

فيسمح لمسؤولي تطبيق العدالة، من

في وقاَّئع المخالفات المرتكبة، مع وجوب من 30 ألف سحىن إعتلام وكيل النيابة العدلية. وهده المدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط بموجب قرار تعيد منظمات اكتظاظ صادر من وكيل النيابة العدلية أو قاضى التحقيق المناوب. السحون إلى عدم تفعيك ويعرّف البند 84 من قانون الإجراءات العقوبات البديلة

ولمدّة أربعة أشهر بالنسبة إلى الجنايات،

الجزائية الاحتجاز لاستكمال ألتحقيق بأنه «يشمل مشبوهين في ارتكابهم جرائم جنائية وجنح، وذلك في حال توافر أدلة

ضباط شرطة ورؤساء مراكز أمنية وضباط

في جهاز الحرس الوطني ورؤساء مراكز

ومعاونين أمنيين، بتوقيف المشبوهين لمدة 3

يام في حالات تفرضها متطلبات التدقيق

قوية تستلزم التوقيف الذى يعتبر وسيلة لتجنب ارتكاب جرائم جديدة، أو لضمان تنفيذ العقوبة، أو لتأمين سلامة التحقيق» ونصّ البند 85 من قانون الإجراءات لجزائية على «أنَّه يتحتم الإفراج عن المشبوهين، بضمان مكان إقامتهم أو من دونه، بعد 5 أيام من استجوابهم، في حال

سحناً، وكان الحد الأقصى للعقوية الخاصة بالتهمة المرتكبة التى ينظر فيها السجز يكشف تقرير أصدرته المنظمة التونسية لناهضة التعذيب في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 أن «عدد السجناء المحكومين يبلغ 22،900، والموقوفين احتياطياً 13 ألفاً.

أما عدد المحكومين بالإعدام فهو 138، ينتظر

تجاوزت فترة توقيفهم احتياطياً سنة

ونصف السنة، ما بشكل خرقاً للقانون.

لم يسبق الحكم عليهم بأكثر من ثلاثة أشهر

إلى أن «عُملية التوقيف الاحتياطي تطرح 80 منهم تنفيذ الأحكام النهائية ضدهم. إشكالات، في ظل آحتجاز مشبوهين كُثْر يحدد رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من فترة تجاوزت السنة ونصف السنة، وهو التعذيب فتحي جراي لـ«العربي الجديد» ما يؤكده محامون كثيرون. والتوقيف عدد السحناء بلا مُحاكمات تــ13 ألفاً. ويوضح أن هذا الأمر «مرتبط ببطء المسار الاحتياطي في نهاية المطاف إجراء ظالم في قضايا عدَّة، وَّلا يلتزم مبدأ أن المتهم بريَّ القضائي وإجراءاته الطويلة». من جهته، يشير عضو الرابطة التونسية حتى تثبت إدانته». للدفاع عن حقوق الإنسان بسام الطريفي لـ«العربي الجديد» إلى أن «سجناء كُثراً

**النص الكامك** على الموقع ا

وهو ما يبرره الجسم القضائي باكتظاظ

المحاكم وارتفاع عدد الدعاوي، وتأثير

جائحة كورونا على سير عمل المحاكم،

علماً أن القضاة نفذوا إضراباً عن العمل لمدة

تحاورت الشهر احتجاجاً على ظروف العمل

داخل المحاكم، وغياب إجراءات الوقاية خلال

من جهتها، تشير الناشطة الحقوقية مريم

منور، في حديثها لـ «العربي الحديد»،

على الموقع الألكتروني